

Distr.: General
14 December 2004

Arabic
Original: English

مجلس إدارة
برنامج الأمم
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية

التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل البيئية:

عمل فريق الإدارة البيئية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير موجزاً للأعمال التي قام بها فريق الإدارة البيئية في إطار برنامج عمله للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ويوجز برنامج عمله للسنتين التاليتين.

أولاً - المقدمة

١ - أعتد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مقره د.إ - ١/٧ المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، بعنوان "أسلوب الإدارة البيئية الدولية" اعتمد تقرير الفريق الحكومي الدولي مفتوح العضوية للوزراء أو ممثلهم بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية، والذي يشمل التوصيات حول موضوع تعزيز أسلوب الإدارة البيئية. وفيما يتعلق بفريق الإدارة البيئية (EMG) فإن التقرير ينص:

"لقيام مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بدوره السياسي بفعالية فإنه يحتاج إلى أداة على المستوى المشترك بين الوكالات لزيادة تنسيق سياساته العامة عبر الأنشطة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. وفريق الإدارة البيئية هو أداة من هذا القبيل، حيث ينبغي أن يكلف بإعداد التقارير السنوية إلى المنتدى، مع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٧/٥٤، وكذلك بشأن القضايا المحددة الناشئة عن عمل منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة تتعلق بأعمال فريق الإدارة البيئية والتي يمكن للمنتدى أن يقدم توصيات بشأنها."

٢ - قدم فريق الإدارة البيئية تقريراً شاملاً عن عمله أثناء الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي (UNEP/GCSS.VIII/5/Add.2). ففي مقره د.إ - ١/٨ بعنوان "المقرر د.إ - ١/٧ بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية" قرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أن يرفع هذا التقرير إلى الجمعية العامة للنظر فيه. وفي نفس المقرر، طلب إلى المدير التنفيذي "أن يواصل تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة بشأن الأنشطة البيئية، وبخاصة تلك التي تتعلق بعمليات منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة الفقرتين ٣٦ و ٣٧ من المقرر د.إ - ١/٧، وذلك من خلال عمل فريق الإدارة البيئية".

٣ - وقد طُلب كذلك إلى المدير التنفيذي "أن يقدم تقريراً حول هذه المسألة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي أثناء دورته الثالثة والعشرين، وهو التقرير الذي ينبغي أن يشمل تقييماً شاملاً لموقع أمانة فريق الإدارة البيئية، مع مراعاة عدة أمور من بينها الجهود التي تبذل حالياً لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، والمقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكذلك ولاية وعضوية فريق الإدارة البيئية."

٤ - يقدم هذا التقرير موجزاً للأعمال التي يقوم بها فريق الإدارة البيئية بموجب برنامج عمله للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، ويوجز برنامج عمله للسنتين المقبلتين. أما التقرير الذي طلبه المقرر د.إ - ١/٨ فيما يتعلق بموقع أمانة فريق الإدارة البيئية فيرد في الوثيقة UNEP/GC.23/6.

ثانياً - خلفية مؤسسية

٥ - أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق الإدارة البيئية لغرض تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة والمستوطنات البشرية. وهو نتاج رئيسي للمصادقة التي منحتها الجمعية العامة في القرار ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، لسلسلة شاملة من التدابير الرامية إلى زيادة التدابير المتناسكة داخل منظومة الأمم المتحدة في هذه الميادين، وذلك على النحو الذي أوصى به الأمين العام في تقريره بشأن البيئة والمستوطنات البشرية

(A/53/463). وقد لقي إنشاء فريق الإدارة البيئية المزيد من التأييد في قرار الجمعية العامة 54/217 المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٦ - تم تأكيد ولاية فريق الإدارة البيئية في خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، ففي فصلها الحادي عشر بعنوان "الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة"، الفقرة ١٤٠، الفقرة الفرعية (ب). حيث تم النص على أن المجتمع الدولي ينبغي أن "يعزز التعاون والتعاقد داخل، وفيما بين، منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، ومرفق البيئة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، وذلك باستخدام" عدة أدوات من بينها فريق الإدارة البيئية.

ثالثاً - ولاية وتنظيم فريق الإدارة البيئية

٧ - يسعى فريق الإدارة البيئية إلى تعزيز التعاون فيما بين الوكالات عن طريق نهج ينصب على إدارة القضايا وحل المشاكل. وهو يرمي إلى إيجاد حلول للقضايا المهمة والناشئة حديثاً بشأن جدول أعمال البيئة والمستوطنات البشرية وأن يشجع على اتخاذ التدابير المشتركة.

٨ - صادقت لجنة التنسيق الإدارية (ACC) في عام ١٩٩٩ على اختصاصات فريق الإدارة البيئية. وذلك في أعقاب عملية من التشاور تمت من خلال اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية (IACSD) ولجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعو الاختصاصات فريق الإدارة البيئية لأن يكون بمثابة آلية مرنة يجتمع فقط حينما تكون هناك حاجة إلى التيسير، في الوقت المناسب لنهج إزاء القضايا الناشئة، ولإدماج المعارف المتوافرة لدى منظومة الأمم المتحدة. وقد أنشأ الاختصاصات هيكلاً ذا مستويين للفريق هما: جهاز صنع قرارات رفيع المستوى، وفريق الإدارة البيئية، يرأسه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ويتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من المنظمات الأعضاء في الفريق، كما أنشأت أفرقة إدارة قضايا مخصصة ومؤقتة بواسطة فريق الإدارة البيئية ذاته تظل قائمة ما بقيت هناك ضرورة لها لاستكمال مهامها. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمهام الأمانة لفريق الإدارة البيئية.

٩ - يتألف أعضاء فريق الإدارة البيئية من الوكالات المتخصصة، والبرامج، وأجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وكذلك مؤسسة بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

رابعاً - برنامج عمل فترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

١٠ - يهدف فريق الإدارة البيئية إلى تقديم مساهمات عملية لتنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة في ميادين البيئة والمستوطنات البشرية. وهو يقوم بعمله كأداة بالنسبة لأعضائه لتقاسم الآراء أو الاهتمامات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحقيق التقدم في عمليات الاستعراض، وتحديد العقبات، وحمل آرائهم وتوصياتهم إلى المنتديات الحكومية الدولية المختصة مثل مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة والجمعية العامة.

١١ - بحث فريق الإدارة البيئية حتى الآن العديد من القضايا بما في ذلك تنسيق أعمال إعداد التقارير ذات الصلة بالتنوع البيولوجي، والجوانب البيئية للمياه، والإصحاح والمستوطنات البشرية

وبناء القدرات ذات الصلة بالبيئة. وقد قدم تقريراً عن نتائج عمله في هذه المسائل (برسم الوثيقة UNEP/GCSS.VIII/5/Add.2)، وذلك أثناء الدورة الاستثنائية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في آذار/مارس ٢٠٠٤، والدورة الثانية عشرة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

١٢ - وقد شكلت القضيتان: بناء القدرات البيئية، والمشتريات المستدامة لمنظومة الأمم المتحدة الجانب الأكبر من برنامج عمل فريق الإدارة البيئية خلال عام ٢٠٠٤.

خامساً - بناء القدرات البيئية

١٣ - وجرياً على توجيه خطة تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي تؤكد على أهمية بناء قدرات جميع مجالات التنمية المستدامة، وتدعو إلى القيام بأنشطة بناء قدرات منسقة ومكاملة لبعضها البعض وأكثر فعالية ومستندة إلى موارد أفضل في مجال التخفيف من الفقر وبرامج التنمية المستدامة؛ قرر فريق الإدارة البيئية أثناء اجتماعه السادس المعقود في شباط/فبراير ٢٠٠٤ أن يركز اهتمامه على أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالبيئة لدى أعضائه وذلك من أجل تحديد الاحتياجات والثغرات والقدرة على زيادة أوجه التوافق النشاطي والتعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ومع أمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، وتحديد دوره في تعزيز مثل هذا التعاون. وقد ركز فريق الإدارة البيئية بصفة خاصة على تعريف دوره كميسر للمزيد من التبادل المنسق للمعلومات والبيانات بشأن الدروس المستفادة والخبرات والمنهجيات داخل منظومة الأمم المتحدة، وهو يقوم الآن باستكشاف إمكانيات إقامة مكتبة موارد في إطار فريق الإدارة البيئية.

١٤ - ومن أجل هذه الغاية، تم إعداد تحليلين تجريبيين للأوضاع/الاحتياجات في ميدان التنوع البيولوجي وبناء القدرات لإدارة المواد الكيميائية بالتعاون مع مركز رصد الحفظ العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على التوالي. وقدمت كلتا الدراستين نظرة شاملة مفيدة على الأنشطة ذات الصلة لدى وكالات الأمم المتحدة، والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة، والمنظمات المختصة الأخرى في هذين الميدانين. وقد أُحيلنا كمساهمة من فريق الإدارة البيئية إلى الاجتماع الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية المعني بوضع خطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، وهو الاجتماع الذي انعقد في بالي، أندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ألف - النتائج الرئيسية لدراسة بناء القدرات للتنوع البيولوجي

١٥ - تبين الدراسة أن بناء القدرات هو العنصر الأساسي لبرامج الوكالات والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف وأنشطتها في ميدان التنوع البيولوجي. يضاف إلى ذلك، أن هناك برامج محددة لكثير من الحالات، ومشروعات ترمي إلى بناء القدرات. وتتناول جهود بناء القدرات الحاجة إلى تطوير القدرات على المستويات الفردية والمؤسسية والكلية.

١٦ - وتشمل أنشطة بناء القدرات طائفة واسعة من الطرق مثل دورات التدريب وحلقات العمل، وحلقات التدريب العملية والمواد الإعلامية والمواقع الشبكية. وغالباً ما وضعت استراتيجيات محددة أو خطط عمل أو حتى مراكز إقليمية لبناء القدرات. مما يصور الأهمية التي

تُنصَّبُ على بناء القدرات. ويحظى بناء القدرات بالمزيد من الدعم بواسطة جوائز محددة وتمويل ومشورة مباشرة ومساعدات من الوكالات إلى أصحاب المصالح الوطنيين، أو إلى مراكز تبادل المعلومات. كما أن جمع وتوفير المعارف المحلية بشأن التنوع البيولوجي هو جزء مهم من جهود بناء القدرات.

١٧ - إن بناء القدرات عنصر مهم في الخطة الاستراتيجية وبرامج العمل وخطط العمل والوثائق الاستراتيجية الأخرى الخاصة بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وغالباً ما تشملها خطط العمل المشتركة التابعة للاتفاقيات والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف التي تدرج بناء القدرات كمناطق للتمويل في الأحكام الخاصة بالتمويل.

١٨ - وترمي كثير من مشروعات التنوع البيولوجي بما فيها دعم تنفيذ المعاهدات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي إلى بناء القدرات، أو تتخذ بناء القدرات كعنصر أساسي. وفي الواقع أن بناء القدرات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية يلقي اهتماماً تمويلياً كبيراً.

١٩ - وهناك طائفة واسعة من الخبرات والدروس يمكن تقاسمها في ميدان بناء القدرات داخل وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات متعددة الأطراف، ولكنها ليست بالضرورة سهلة المنال. ويقدم عدداً منها في شكل دراسات ذات صلة ببعض القضايا مثل ملكية الشركاء، والقيادة، والمشاركة متعددة أصحاب المصلحة، والتقييم الذاتي للاحتياجات، وتعزيز الشراكات، ونهج التعلم من خلال الممارسة والنُهُج الإقليمية.

٢٠ - وتشير المعلومات المتوافرة إلى تركيز وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على بناء القدرات بشأن بعض القضايا مثل حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام، والبحوث والرصد والخدمة الميدانية، والوعي الجماهيري والقضايا المؤسسية والمالية والقانونية. أما بعض المجالات الأخرى مثل السلامة الأحيائية والنفوذ إلى الموارد الجينية وتقاسم المنافع فيغطيها عدد أقل من الوكالات.

٢١ - وهناك عدد ضخم من الأنشطة التعاونية في ميدان بناء القدرات للتنوع البيولوجي، ولا يشمل ذلك فقط وكالات الأمم المتحدة واتفاقياتها وإنما يشمل أيضاً المنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية والأعمال. وتتركز معظم هذه الأنشطة على المشروعات وهي موجهة على المستويات الوطنية والمحلية. وقد تم تركيز التمويل بقوة على مثل هذه الأنشطة وبخاصة من خلال مرفق البيئة العالمية.

٢٢ - إن الأطر التعاونية الأفقية لبناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي نادرة جداً حالياً داخل منظومة الأمم المتحدة مما ينجم عنه نقص في تيسيرات مساعدة تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات والدروس. وعلى النطاق الصغير، فإن الأحكام التي تنص عليها بعض برامج العمل المشتركة بين الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لديها القدرة على أن تتطور لتصبح إطاراً. وهناك بعض الأطر التعاونية صغيرة النطاق التي تشمل قطاع التنوع البيولوجي وإن كانت تتعدها لتشمل التنمية وتغير المناخ والتصحر وقطاعات التجارة.

٢٣ - ويبدو أن هناك نقصاً واسع النطاق في التقييم الذاتي لعمليات بناء القدرات، كما لا يوجد حالياً إطار أوسع لبناء القدرات من أجل التنوع البيولوجي. إن وجود مثل الإطار من شأنه أن يسمح بتوفير المعلومات المتصلة بأنشطة بناء القدرات ونشرها على الوكالات الأخرى وتبادل الخبرات والدروس المفيدة. ويمكن لفريق الإدارة البيئية أن ينشئ آلية دائمة لتقاسم هذه المعلومات. إن تبادل المعلومات هذا من شأنه أن يساعد الوكالات على أن تخطط جهودها الخاصة ببناء القدرات بطريقة تتلافى النهج السيئة التي قد تكون الوكالات الأخرى قد خبرتها. يضاف إلى ذلك أن المعلومات الدقيقة عن النهج الفعالة لبناء القدرات من شأنها أن تساعد على تطوير سياسات عامة أفضل.

باء - النتائج الرئيسية لدراسة بشأن بناء القدرات لإدارة المواد الكيميائية

٢٤ - وتقدم الدراسة نظرة شاملة على الإطار الحالي للسياسات العامة والأنشطة وترتيبات التنسيق في مجال بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية داخل منظومة الأمم المتحدة. وهي تبرز موجزاً بالاتفاقات الدولية الرئيسية والقرارات التي تمس بناء القدرات لإدارة المواد الكيميائية، كما توجز الوضع التنظيمي، والأنشطة لدى الأجهزة الدولية المعنية، وتستعرض الحالة الجارية لآليات التنسيق وآليات تبادل المعلومات في هذا المجال. وفي النهاية، تقترح الدراسة بعض القضايا الخاصة بتبادل المعلومات والتنسيق وتتكشف الدور المحتمل لفريق الإدارة البيئية.

٢٥ - وتقوم الدراسة بتحليل الاتفاقات البيئية الحالية في إطار عناصر الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني وذلك على النحو المنصوص عليه في المجال هاء من الفصل ١٩ (الفرع ١٩ - ٥٦) من جدول أعمال القرن ٢١. وتشمل هذه العناصر التشريعات الكافية وجمع المعلومات وتعميمها، وبناء القدرات لتقييم المخاطر والتفسير، ووضع سياسات إدارة المخاطر، وقدرات للتنفيذ والإنفاذ، وقدرات لإعادة تأهيل المواقع الملوثة والأشخاص المصابين بالتسمم، وبرامج التثقيف الفعالة وقدرات الاستجابة للطوارئ.

٢٦ - ويشير التحليل إلى أن الكثير من الاتفاقات تشتمل على أحكام مشاهمة تتعلق بعناصر القدرات الأساسية مثل التشريع الكافي وجمع المعلومات وتعميمها. ولذلك قد يكون هناك فرص أمام البلدان للنظر في، وتطوير، نهج يمكن للوزارات المعنية من العمل معاً في تعاون وتعاضد مع أصحاب المصالح، لضمان اتباع نهج منسقة ومتناسكة. وبالإضافة إلى العناصر المشار إليها آنفاً، فإن استعراضاً "أفقياً" لاتفاقات المواد الكيميائية الدولية يكشف عن مجالات محتملة لنهج منسقة، أو متوافقة نشاطياً تجاه بناء القدرات. وتشمل هذه النهج مثلاً مشاركة الجماهير، ومشاركة أصحاب المصلحة، والرقابة المتكاملة على الواردات ونقل التكنولوجيا.

٢٧ - ويشارك عدد كبير من منظمات الأمم المتحدة وآلياتها في بناء القدرات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وتحصل هذه الجهات على ولاياتها عن طريق أجهزتها الرئيسية أو مؤتمرات الأطراف في اتفاقيات محددة. ومع ذلك فإن مجال الولايات غالباً ما يكون فضفاضاً مما يبرز بذلك أهمية التنسيق. ويشير تحليل لبرامج القدرات الحالية إلى أن عدداً من العناصر كالتشريع الكافي مثلاً هي مناط أنشطة مختلف المنظمات. كما أن تعزيز تبادل الخبرات، وتنسيق جهود بناء القدرات ذات الصلة (مثل مواد التوجيه والتدريب) قد تكون مفيدة. ومن التحديات الخاصة التي تواجه

عمليات التنسيق وجود مكاتب إقليمية لدى العديد من المنظمات الدولية تشارك بفعالية، وفي بعض الأحيان بصورة مستقلة، في بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية.

٢٨ - كما يوجد عدد من الآليات النظامية وغير النظامية لتنسيق بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية. ومع ذلك لا توجد نظرة شاملة على مختلف الأفرقة وأهدافها أو أعضائها. كما أن الكثير من أفرقة التنسيق الحالية أو الاستشارية ترتبط بمبادرات محددة لبناء القدرات تتصل باتفاقيات محددة أو بمشروعات معينة. ولا يمثل التنسيق داخل المجالات المواضيعية (مثلاً بناء القدرات لأجل التشريع) مناهج الإهتمام حالياً. وبالنظر إلى تزايد الإهتمام بتطوير أوجه التوافق النشاطي على المستوى الدولي وفي البلدان، يمكن استكشاف فرص تنسيق المجالات المواضيعية هذه.

٢٩ - وفيما يتعلق بتبادل المعلومات لبناء قدرات إدارة المواد الكيميائية، يوجد عدد من الآليات التي تقدم المعلومات. وفي ضوء الأهمية المتزايدة لبناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية، فإن أجهزة وعمليات دولية - مثل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC)، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، قد تحتاج إلى تناول أفضل طرق تيسير بناء القدرات من أجل إدارة المواد الكيميائية وتنسيق الأنشطة ذات الصلة بذلك.

٣٠ - وبينما يجري حوار هام وتبادل للمعلومات داخل مجتمع المواد الكيميائية، فإنه لم يتم بعد التصدي بطريقة نظامية للتحدي الخاص بربط ودمج إدارة المواد الكيميائية مع القضايا البيئية الأخرى (مثل التنوع البيولوجي) وتوحيد قضايا التنمية (مثل قضايا الجنس، القضاء على الفقر).

٣١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قام برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات بالتخطيط لعقد دورة خاصة بشأن بناء القدرات لتحديد، واستعراض ومعالجة القضايا المحتملة لتعزيز تبادل المعلومات والتنسيق في مجال بناء القدرات الخاصة بإدارة المواد الكيميائية. وأما القضايا المحددة في هذا التقرير، والمعدة لفريق الإدارة البيئية، والمتصلة بمناقشات برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات في كانون الثاني/يناير، فقد تتضمن على سبيل المثال:

(أ) تحديد فرص ربط قضايا إدارة المواد الكيميائية بمجدول أعمال التنمية المتكاملة وتنفيذ الغايات المتفق عليها دولياً والواردة في إعلان الألفية؛

(ب) تعزيز التنسيق عبر المجالات المواضيعية مثل تطوير التشريعات أو التحكم في الاستيراد؛

(ج) وضع نهج متماسك لتبادل المعلومات بالنسبة لبناء القدرات الخاصة بإدارة المواد الكيميائية؛

(د) إستكشاف فرص دعم البلدان من أجل إنشاء برامج وطنية متكاملة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٣٢ - وختاماً، تحدد الدراسة عدداً من المجالات، التي يمكن أن يقدم فيها فريق الإدارة البيئية قيمة مضافة إلى التنسيق بين الوكالات. أولاً، يمكن أن ييسر فريق الإدارة البيئية المناقشات عبر القطاعات

(مثل، الروابط بين قضايا المياه والمواد الكيميائية). ثانياً، يمكن أن ييسر فريق الإدارة البيئية تبادل الخبرات بشأن القضايا ذات الإهتمام المشترك لمنظمات وقطاعات الأمم المتحدة المشتركة، مثل الخبرات الخاصة بمنهجيات قدرات التقييم الذاتي، إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ المشروعات، أو توحيد بناء القدرات في قطاعات محددة. ثالثاً، يمكن أن يقدم فريق الإدارة البيئية قيمة مضافة إلى التنسيق المتعلق بتبادل الخبرة بين القطاعات المختلفة بشأن ترتيبات التنسيق الخاصة بقطاعات محددة.

جيم - مساهمات في خطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

٣٣ - كما ساهمت أعمال فريق الإدارة البيئية الخاصة ببناء القدرات البيئية في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د.١ - ١/٨، والذي طلب فيه مجلس الإدارة، ضمن أشياء أخرى، إلى المدير التنفيذي توفير التقارير ذات الصلة، بما في ذلك قائمة حصرية بالأنشطة القائمة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات الدولية المعنية الأخرى والخاصة بالدعم التكنولوجي وبناء القدرات، لمساعدة الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى المعني بوضع خطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٣٤ - وبناءً على ذلك، قامت أمانة فريق الإدارة البيئية بتجميع موجز لأنشطة ومبادرات هيئات، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة بشأن بناء القدرات المتصلة بالبيئة، وهو الموجز الذي تم إحالته إلى الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى المعني بوضع خطة إستراتيجية حكومية دولية لبحثه في اجتماعه الثاني، الذي عُقد في نيروبي من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٥ - وعلاوة على ذلك، فقد قرر فريق الإدارة البيئية إنشاء فريق إدارة قضايا تحت الرئاسة المشتركة لكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف مناقشة الجوانب المشتركة بين الوكالات للخطة، ووضع مدخل موحد لمنظومة الأمم المتحدة بشأن إمكانية تعزيز الخطة لأنشطة بناء القدرات البيئية لمنظومة الأمم المتحدة. وأعد فريق إدارة القضايا تقريراً بشأن أنشطته لبحثه من قبل المشاركين في الاجتماع الثالث للفريق العامل الحكومي الدولي المعني بوضع خطة إستراتيجية حكومية دولية، والذي عقد في بالي من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ (UNEP/IEG/IGSP/3/INF/5). كما أشار التقرير إلى أمثلة إلى التعاون القائم فيما بين وكالات الأمم المتحدة للبيئة في مجال بناء القدرات والدعم التكنولوجي المتصلين بالبيئة، وتصدى للعوائق والثغرات في التنسيق وأكد على فرص التحسين.

سادساً - مشتريات مستدامة لمنظومة الأمم المتحدة

٣٦ - من المعترف به في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرج (الفصل الثالث، الفقرة ١٩) أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن إدراج اعتبارات التنمية المستدامة في ممارسات المشتريات، حسبما رأى المشاركون في اجتماع الخبراء الدولي بشأن إطار عمل لمدة ١٠ سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين (حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، حيث أوصوا في الفقرة ١٥٤ من تقرير الاجتماع بأنه "ينبغي على الأمم المتحدة ذاتها اعتماد برامج مشتريات مستدامة وإدارة بيئية لمكاتبها وعملياتها".

٣٧ - وعلاوة على ذلك، اقترح مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠١، أن يأخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة زمام المبادرة في أن يضع في دائرة إهتمام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة (CEB) إمكانية وضع إطار لتنفيذ السياسات البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة. وقد طلبت هذه التوصية إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضع إطاراً للسياسات من أجل إدارة العمليات الخاصة به بصورة صديقة للبيئة (إعادة تدوير، استهلاك الطاقة، الجوانب البيئية في المشتريات، إلى آخره) وأن يتشارك في هذا الإطار مع منظمات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

٣٨ - وفي ضوء ذلك، ناقش فريق الإدارة البيئية أفضل طريقة يمكنه من خلالها المساعدة في وضع سياسات مشتريات مستدامة وبرامج إدارة بيئية في منظومة الأمم المتحدة ككل.

٣٩ - أشار الفريق إلى أنه تم إطلاق مبادرات فردية أو مشتركة بواسطة عدد من وكالات الأمم المتحدة من أجل إدراج التنمية المستدامة في المعايير الخاصة بالمشتريات من السلع والخدمات. ومع ذلك، لا يزال هناك إفتقار إلى سياسات منسقة للمنظومة ككل بشأن المشتريات المستدامة، وتتغير الإجراءات بشدة فيما بين الوكالات، طبقاً للاحتياجات التشغيلية.

٤٠ - شكل الفريق فريق إدارة قضايا مع شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كمنظم مهام بالتعاون الوثيق مع مكتب خدمات المشتريات المشترك بين الوكالات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بمشتريات مسؤولة بيئياً واجتماعياً. سيستكمل فريق مناقشة القضية إستقضاءً بشأن القوانين والأنشطة الراهنة ويتكفل بالعمل بشأن وضع مدونات قواعد السلوك الخاصة بالموردين والتدريب. وسينسق أنشطته مع العمل الذي يقوم به الفريقان العاملان المعنيان بإدارة المرافق والمشتريات واللذان تم تشكيلهما من أجل تدخيل مبادئ الميثاق العالمي في منظومة الأمم المتحدة، لتحاشي التكرار ولخلق أوجه توافق نشاطي بين هذه الأنشطة. للحصول على معلومات شاملة بشأن فريق الإدارة البيئية وأنشطته الراهنة، يرجى الرجوع إلى الموقع الشبكي: www.unemg.org.

سابعاً - أنشطة مستقبلية

٤١ - بإعتباره الآلية الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة ككل للتعاون بين الوكالات في مجالات البيئة والمستوطنات البشرية، فقد تشكل فريق الإدارة البيئية لتيسير العمل المشترك فيما يتعلق بقضايا محددة خاصة بالبيئة والمستوطنات البشرية، والنهوض بتبادل المعلومات والمساهمة في أوجه التوافق النشاطي والتكامل بين أنشطة الدول الأعضاء فيها. وتقديم الدعم لتعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة، ومواصلة تبادل أفضل الممارسات، وسوف يساهم فريق الإدارة البيئية بذلك في تحقيق تقدم صوب تنفيذ الغايات المتفق عليها دولياً، والواردة في إعلان الألفية في مجالات ولايته.

٤٢ - وبالنسبة للقضايا المحددة التي سيتم التصدي لها، سيواصل فريق الإدارة البيئية عمله بشأن بناء القدرات المتصلة بالبيئة وذلك بهدف تعزيز تبادل المعلومات، وأفضل الممارسات والخبرات. وقد قدمت نتائج الإستقصاءات التجريبية في مجالات التنوع البيولوجي والمواد الكيميائية أساساً جيداً لمواصلة هذا العمل في المجالات البيئية الأخرى. وكخطوة أخرى، يقوم فريق الإدارة البيئية حالياً بفحص خيارات من أجل إنشاء مركز تبادل معلومات لمنظومة الأمم المتحدة ككل بشأن بناء

القدرات البيئية. يمكن لمركز تبادل معلومات كهذا أن يكمل قاعدة بيانات أنشطة بناء القدرات والدعم التكنولوجي والتي سيقوم بإنشائها برنامج الأمم المتحدة للبيئة طبقاً لخطه بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، والتي أُعتمدت في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بواسطة المشاركين في الدورة الثالثة بشأن الخطة الإستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٤٣ - بدأ فريق إدارة القضايا المعني بسياسات المشتريات المستدامة وبرامج الإدارة البيئية لمنظومة الأمم المتحدة عمله وسيقدم تقريره إلى فريق الإدارة البيئية في منتصف عام ٢٠٠٥.

٤٤ - سيقدم فريق الإدارة البيئية مدخلاً موحداً للمناقشات في الدور القادم للجنة المعنية بالتنمية المستدامة (الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة، والمقرر عقدهما في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧). سيبدأ فريق الإدارة البيئية في عام ٢٠٠٥ جمع بيانات ومعلومات من الأعضاء بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة وربما دراسات حالة. سيكون التركيز على المجموعات المواضيعية لتلوث الهواء/الجو والتنمية الصناعية.

٤٥ - كما سيتصدى فريق الإدارة البيئية لقضايا محددة تتعلق بالفقر والبيئة في الحضر، حسب طلب برنامج الأمم المتحدة للموئل.

٤٦ - وأخيراً، سيواصل فريق الإدارة البيئية تطوير تعاونه مع الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات مثل إدارة المياه لدى الأمم المتحدة، الطاقة لدى الأمم المتحدة وبرنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المشترك بين المنظمات، وسينشئ روابط أوثق مع اللجنة رفيعة المستوى المعنية ببرامج مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة للتنسيق وفريق الأمم المتحدة الإنمائي. وسيواصل دوره كمنتدى مشترك بين الوكالات في بذل الجهد من أجل كفالة دمج الاعتبارات البيئية واعتبارات التنمية المستدامة في عمل الأمم المتحدة.